العدد (2491)
السنة التاسعة -الاربعاء
(23) أيار 2012

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

البنك الدولي . وأولويات الدعم

في لقاء ضمني مؤخراً مع مجموعة من الاعلاميين العراقيين بفريق البنك الدولي برئاسة المدير التنفيذي لبرامج الشرق الاوسط هادي العلوي، اتضح لنا ان ما كان يشاع سابقاً من تدخل البنك الدولي وفرضه شروطا اصلاحية في قبالة الدعم المالي لمشاريع تنموية في العراق، كان ثمة تبريرات غير صحيحة تسوقها اوساط سياسية وحتى اقتصادية لا نعرف مبتغاها وهدفها، في وقت ان العراق أحوج ما يكون لهكذا مؤسسات دولية رصينة تضطلع بمهام تنموية و اجتماعية في العالم و لاسيما البلدان الفتية الطامحة لولوج اقتصاديات السوق.

وبقدر ما كنا نعلم علم اليقين ان البنك الدولي يقدم استشارات وخبرات تخطيطية تأخذ بيد الجهات الادارية الى العمل المؤسساتي اولاً ومن ثم تطوير هذه الادارات بما يجعلها قادرة على الادارة الرشيدة على وفق مبادئ الحوكمة، حيث تترجم هذه المهمات على وفق دراسات وبرامج عمل مدعومة من البنك الدولي مالياً وتقنياً، وقد تأخذ حيز المشاريع في قطاعات بعينها، إلا انها لم تكن على وفق هوى الدول المستفيدة، بل لابد من قناعات للبنك الدولي بأهمية وجدوى هذه المشاريع من دون تدخل بحيثيات العمل و الخطط و الرؤى الاقتصادية، إلا بحدود المقترحات و ابداء المشورة، وهذا ما أكده لنا فريق البنك الدولي الزائر للعراق، الذي نفى ما يتردد من ضغوط تمارس على العراق في إحداث اصلاحات اقتصادية كرفع الدعم الحكومي مثلاً عن البطاقة التموينية وكذلك عن المشتقات النفطية أو عدم الاستمرار بدعم رواتب الموظفين الحكوميين، وغيرها من اشكال الدعم الحكومي الاخرى و التي قد تساهم في رفع مستويات التضخم.

وإزاء ذلك نرى ان يتجه العراق و لاسيما القرار الاقتصادي فيه الى توثيق التعاون و الاتصال بمثل هكذا منظمة دولية للاستفادة من الخبرات المقدمة على طبق من ذهب فضلاً عن التعامل مع تجارب البنك الدولي المنفذة في دول اخرى و لاسيما المشابهة لظروف العراق ونقل هذه التجارب الى حيز التطبيق مع الاخذ بنظر الاعتبار سمات ومميزات الاقتصاد الوطني ومقايسة الابعاد الاجتماعية للمشاريع المنفذة في العراق، ذلك ان البنك الدولي هو مؤسسة تعنى بالاضطلاع في الارتقاء بالمسيرة التنموية و الاجتماعية في البلدان، وهو هدف مهم للبنك الدولي غاية في الاهمية، وقد تكون هذه الميزة غائبة عن انظار الكثيرين من السياسيين و الاقتصاديين، في وقت كان ينصرف الذهن الى ان البنك الدولي هو مؤسسة تمويلية اقراضية لا غير، عكس ما تتحدث عنه ابجديات عمل هذه المنظمة.

و الذي نطمح له في حقيقة الامر ان يتبنى البنك الدولي في العراق اولويات للعمل ولطبيعة المشاريع التي تنفذ في العراق مستقبلاً وتحديد الحاجات الملحة في القطاعات الاقتصادية، ونقترح في هذا الاتجاه ان يصار الى التعامل مع القطاعات الانتاجية الصناعية و الزراعية كأولويات اولى نظراً لحاجة الاقتصاد الوطني الى تفعيل هذه القطاعات المهمة.

بعد تأجيل قرار إيقاف تجهيز كردستان بالبنزين

النفط والطاقة النيابية تحذر من مغبة إقراره

□ بغداد / أحمد عبد ربه

النفط بين المركز والإقليم.. قرارات ومخاوف

حذرت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب من مغبة ايقاف تجهيز إقليم كردستان بالبنزين معتبرة اياه مخالفة للدستور.

في وقت قرر نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني تأجيل إيقاف تجهيز إقليم كردستان بالبنزين لمدة شهر واحد بطلب من رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وقال عضو اللجنة عدي العواد في اتصال هاتفي مع المدى ان بعض الاطراف السياسية تحاول ان تزيد الخلافات السياسية من خلال ممارسة ضغوط معينة على الحكومة بفرض قرارات لا تصب في مصلحة الشعب العراقي مبيناً انها تنحصر في الاطار السياسي اكثر من كونها فنية او لوجستية.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس الجمهورية اطلعت عليه المدى إن رئيس الجمهورية جلال طالباني استقبل نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم لعيبي مبينا أن الجانبين بحثا مسار العلاقات بين بغداد وأربيل، والسبل الكفيلة بمعالجة المسائل العالقة بينهما.

وأضاف البيان أن الشهرستاني أمر خلال اللقاء بتأجيل قرار إيقاف تجهيز إقليم كردستان بالبنزين، لمدة شهر واحد بطلب من رئيس الجمهورية جلال طالباني، على أن تتم معالجة الموقف المتعلق بهذه المسألة، مشيرا إلى أن الشهرستاني رحب أيضا باقتراح رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بتشكيل لجنة برلمانية مشتركة للتحقيق في مصادر تهريب النفط.

وكان مصدر مطلع في وزارة النفط قد كشف أن وزير النفط أوعز بوقف تزويد اقليم كردستان العراق بمادة البنزين من مصافي الوزارة حتى إشعار آخر دون معرفة الأسباب التي تقف وراء عملية وقف تزويد مدن الإقليم بمادة البنزين والتي تتسلم حصتها من مصافي بيجي.

ودعا رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني أي طرف لديه أدلة تثبت تورط الإقليم بتهريب النفط إلى الخارج لتقديمها، في حين أكد انه سيقدم أي شخص يثبت تورطه إلى العدالة، لفت إلى انه طالب بتشكيل لجنة للتحقيق في تهمة تهريب النفط من جنوب العراق أو الإقليم، لكنه لم يتسلم الرد حتى الآن.

وفي تطور كبير في الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشان النفط اعلنت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق أن الإقليم سيصدر النفط الخام من حقوله في آب ٢٠١٣، عبر شبكة أنابيب مستقلة تصل إلى ميناء جيهان التركي، فيما أكدت أنها ستستقطع ١٧٪ من إيرادات تلك الصادرات وتسلم المتبقي إلى الحكومة المركزية.

ويذكر أن الخلافات بين بغداد وأربيل بشأن عقود الإقليم مع الشركات الأجنبية العاملة في استخراج النفط وقانون النفط والغاز ما تزال عالقة، وقد بدأ الإقليم في (الأول من حزيران ٢٠١٠) بتصدير النفط المستخرج من حقوله بشكل رسمي، لكنه سرعان ما توقف من جراء تلك الخلافات، ولم يستمر التصدير سوى نحو ٩٠ يوماً، إلا أنه استؤنف مطلع شباط من العام الماضي ٢٠١١، على إثر اتفاق جديد بين الإقليم وبغداد على أن يصدر الأول مائة ألف برميل يومياً.

خبير: ضرورة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

□ بغداد / المدى

دعا الخبير الاقتصادي ماجد الصوري الى ضرورة السعي لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية كونها ستجعل هناك حركة اقتصادية و استثمارية كبيرة في البلد.

وقال الصوري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن منظمة التجارة العالمية تتكون من ائتلاف دول عالمية متطورة في كل المجالات الاقتصادية كالصناعية والزراعية والتجارية، وانضمام العراق إليها سيكسبه خبرة تلك الدول لتطوير اقتصاده، إضافة الى انها ستتيح للعراق التعامل مع تلك الدول و التعاون المشترك فيما بينهم.

وأضاف: يجب سعي الحكومة الاتحادية للإسراع بانضمام العراق للمنظمة لانها ستخلق حراكا اقتصاديا و استثماريا كبيرا في البلد من خلال جذب شركات الاستثمار للعمل في العراق، مبيناً أن أي منظمة اقتصادية عالمية ينضم اليها العراق فانه يعد مكسبا للبلد وشعبه.

وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهدفها الأساسي هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وحرية، وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من (١٤٠) عضوا يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية.

الى ذلك اقترحت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني فتح نوافذ اقتصادية و اسعة مع بلدان عالمية متطورة، للتحرر من قيد دول الجوار على العراق في العمليات الاقتصادية.

وقالت الدايني: يجب التفكير بكيفية التخلص من سيطرة دول الجوار على العراق من خلال عمليات التبادل التجاري من خلال فتح آفاق اقتصادية واسعة مع دول عالمية متطورة سواء أوربية أو آسيوية لضمان استيراد البضائع الجيدة و المطابقة للمواصفات العالمية.

واضافت: أن أغلب البضائع الآتية من دول الجوار رديئة وغير صالحة للاستهلاك البشري، ما اثر سلباً على العراق من ناحية سلامة المجتمع و استنزاف العملة الصعبة، داعيةً الى فتح معارض اقتصادية للدول المتقدمة في العراق من اجل مد جسر التعاون الاقتصادي مع جميع دول العالم.

وتابعت الدايني: أن الصناعة العالمية ولاسيما الأوربية مشهود لها بأنها تنتج سلعا جيدة وذات مواصفات عالية وبنوعيات مميزة بالرغم من وجود اختلاف بسعرها، لكن العراق سيكسب بضاعة جيدة توفي حاجته المحلية.

البنك المركزي ينفي وجود غسيل للأموال

□ بغداد /المدى

نفى نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح وجود عمليات غسيل اموال و أن التعامل مع المصارف يتمّ وفق القانون لافتاً الى ان بيع أكثر من ثلاثة مليارات دولار في شهر نيسان المنصرم أمر طبيعي.

وقال صالح لـ"شفق نيوز" إن معدل مبيعات شهر نيسان إذا كانت أكثر من ثلاثة مليارات دولار، فإنه قد اخذ مستواه المعتدل مقارنة بمعدلات العام الماضي مضيفاً أن اوضاع العام الحالي تختلف عن السابق بالنسبة الى الشروط و الضوابط التي وضعها البنك المركزي للتجار العراقيين في شراء العملة الاجنبية".

واضاف صالح أن بيع أكثر من ثلاثة مليارات دولار في ظل الظرف الاقتصادي الراهن وما تشهده الاسواق من تزايد الطلب على العملة بالاضافة الى الاجراءات الحالية التي يتبعها البنك المركزي في البيع يعدّ امراً طبيعياً".

وقال رئيس حزب المؤتمر الوطني احمد الجلبي في لقاء تلفزيوني ان البنك المركزي باع في شهر نيسان المنصرم ٣،١٨٠ مليار دولار بسعر ١١٧٠ دينارا للدولار الواحد"، مبيناً أن هذا المبلغ الكبير من الدولارات يساوي ٣،٥ تريليون دينار".

وأضاف الجلبي "علينا ان نسأل ونبحث من لديه هذه الكمية من العملة العراقية ليشتري بها تلك الكمية الكبيرة من الدولارات.

وأوضح الجلبي ان خمسة مصارف عراقية اشترت خلال شهر نيسان مليارين و٧٣ مليون دولار وهذا المبلغ كبير جدا بالنسبة لموجودات هذه البنوك فاذا كنا نريد ان نعرف الحقيقة علينا ان نعرف من اين اتت هذه الاموال ونسأل من هم عملاء هذه البنوك الذين اشتروا هذه الكمية من الدولارات وحولوها للخارج؟.

ونفى نائب محافظ البنك المركزي أن تكون عمليات غسيل الاموال صاحبت معدل مبيعات الدولار، مؤكداً على أن مكتب غسيل الاموال يتحرى بشأن الصفقات المشكوكة والمشبوهة التي تتسبب بالضرر للامن الاقتصادي الوطني وبمساندة الاجهزة الامنية.

وأوضح صالح أن البنك المركزي يتعامل مع البنوك والمصارف العراقية وفق القانون الذي يمنحه اجازة العمل، وحسب نشاط المصرف أو البنك بغض النظر عن كونه كبيراً ام صغيراً، والجميع متساوون.

وعزت لجنة النزاهة النيابية، في ١٩ أيار الجاري، اسباب انخفاض الدينار أمام الدولار إلى محاولات الحكومة ربط البنك المركزي بها مباشرة، فيما اتهمت اطرافاً لم تسمها بمحاولة اضعاف الدور الرقابي لمجلس النواب وتجريده من صلاحياته.

ويسعى العراق إلى دعم النظام المصرفي من خلال سد عجز المصارف المحلية عن تغطية الضمانات المالية التي تشترطها الشركات الاستثمارية، والتي تمثّل مشكلة تحد من دخول الشركات المتخصصة في قطاع الكهرباء والبنى التحتية والخدمات.

ويوجد في العراق نحو سبعة مصارف حكومية و ٣٤ مصرفا أهليا اغلبها مملوكة من مصارف أجنبية، ويسيطر مصرفان حكوميان على النظام المصرفي في العراق هما بنك الرافدين وبنك الرشيد.

الأنبار تمنح عشر إجازات استثمارية

□ الأنبار/المدى

منحت لجنة الاستثمار في مجلس محافظة الانبار عشر اجازات استثمارية جديدة لشركات اهلية وعربية لتنفيذ مشاريع خدمية وصناعية وترفيهية في مناطق مختلفة من مدن المحافظة.

وقال رئيس لجنة الاستثمار بالمحافظة مزهر الملا بحسب (آكانيوز) ان لجنة استثمار الانبار منحت عشر اجازات استثمارية كبيرة لشركات اهلية وعربية لانشاء مشاريع خدمية وصناعية وترفيهية ضمن التصاميم والمواصفات التي تم وضعها من قبل لجنة هندسية وفنية مختصة. واضاف الملا ان المشاريع التي تمت المباشرة الفعلية بانجازها تتضمن انشاء ثلاثة مجمعات سكنية وقرية سياحية على ضفاف نهر الفرات ومعمل للاصباغ وانشاء ثلاث واحات خضر في المنطقة الغربية للانبار في خطوة من شانها دعم القطاع الزراعي. واشار الى ان المشاريع تتضمن انشاء حقل لتسمين العجول وخمسة حقول سمكية ومفقس وتسعة حقول للدواجن واستصلاح اكثر من ١٩٤ الف دونم من الاراضي وتوفير جميع المستلزمات الزراعية لزراعة المحاصيل الصيفية خلال هذا الموسم". واوضح ان الجانب الصناعي هو الاخر اعطي حصة في انشاء قرية صناعية شمالي الرمادي وتأهيل الحي الصناعي في الفلوجة مع انشاء معمل لصناعة الحديد والشبابيك والابواب الحديدية ومعمل للمعدات الصناعية الخفيفة.

النقل تستلم باخرة بغداد العملاقة

□ بغداد /المدى

استلمت الشركة العامة للنقل البحري التابعة لوزارة النقل باخرة بغداد التي تعد اول نواة لبناء الأسطول الوطني ضمن مراسم رسمية في مدينة شنغهاي بالصين.وذكر بيان نشر على الموقع الالكتروني لوزارة النقل عن مدير شركة النقل البحري سمير عبد الرزاق قوله ان العراق استلم الباخرة بغداد والتي تم الانتهاء من إتمامها وفحصها قبل أيام قليلة في جمهورية الصين الشعبية. وأشار الى ان الباخرة بغداد تعد اول نواة لبناء الأسطول الوطني العراقي وتبلغ حمولتها ٧٨٥٠ طنا وطولها ١١٦ مترا".وأضاف ان "الشركة ستلحق طاقما عراقيا من كوادرها إضافة إلى الطاقم الأساسي المتواجد عليها حاليا لغرض الإبحار بالباخرة الى العراق في الأيام المقبلة بعد تحميلها بالبضائع". وكانت وزارة النقل قد اعلنت شباط الماضي عن تسديد كافة مستحقات كلفة انشاء الباخرة بغداد لشركة (اي ان ات) الصينية والبالغة ١٤ مليون دولار. ويسعى العراق إلى عرض اسطوله البحري للاستثمار والذي يضم تسعة بواخر كبيرة وتصل قيمتها الاجمالية على ١١٠ مليون دولار.